الرباط في 08 يونيو 2023

بـــــــلاغ صحفي

المجلس الأعلى للحسابات ينشر تقاريره المتعلقة بفحص حسابات الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية وللمترشحين برسم اقتراعات سنة 2021

أصدر المجلس الأعلى للحسابات، يومه الخميس 08 يونيو 2023، ثلاثة تقارير حول نتائج فحص حسابات الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية وللمترشحين برسم اقتراعات سنة 2021، وذلك تطبيقا للمقتضيات الدستورية المخولة له، وعملا بأحكام القوانين التنظيمية المتعلقة بالأحزاب السياسية وبمجلس النواب وبمجلس المستشارين وبانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، وكذا لمقتضيات القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

وبعد إعمال المسطرة التواجهية مع الهيئات السياسية والنقابية والمترشحين، تم إعداد التقارير سالفة الذكر والتي تتعلق باقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (**التقرير الأول**) وباقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (**التقرير الثاني**) وباقتراعات 8 و21 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية (**التقرير الثالث**).

ويتضمن كل تقرير ثلاثة أجزاء، يقدم **الجزء الأول** منه النتائج العامة لفحص مستندات إثبات صرف مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للهيئات السياسية أو النقابية، فيما يعرض **الجزء الثاني** نتائج الفحص الخاصة بكل هيئة من بين الهيئات التي شاركت في الاقتراعات المعنية. ويقدم **الجزء الثالث** نتائج فحص حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين للانتخابات.

وتتضمن هذه التقارير عدة ملاحظات همت على الخصوص ما يلي:

1. **في ما يتعلق بفحص حسابات الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية**

مكن التنظيم المتزامن لمختلف الاقتراعات الانتخابية خلال سنة 2021 من عقلنة التكاليف المرتبطة بتنظيمها، حيث سجلت مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية (356,28 مليون درهم) انخفاضا بنسبة 35% مقارنة مع الدعم الممنوح لتمويل الحملات الانتخابية لسنتي 2015 و2016 (545,58 مليون درهم).

وقد همت هذه المساهمة 28 حزبا سياسيا من أصل 31 شارك في الاقتراعات المذكورة (348,28 مليون درهم) و11 منظمة نقابية شاركت في اقتراع انتخاب أعضاء مجلس المستشارين (8 مليون درهم). فيما بلغ التمويل الذاتي لهذه

الهيئات ما مجموعه 31,90 مليون درهم، مشكلا بذلك نسبة 8% من مجموع الموارد المالية المعبأة لتمويل الحملات الانتخابية موزعة ما بين الأحزاب السياسية (28,63 مليون درهم) والمنظمات النقابية (3,27 مليون درهم).

وصرحت **الهيئات السياسية والنقابية بصرف نفقات قدرها** 375,67 مليون درهم، توزعت ما بين 175,92 مليون درهم برسم الاقتراع المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب و22,52 مليون درهم برسم الاقتراع المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (11,25 مليون درهم بالنسبة للأحزاب السياسية و11,27 مليون درهم بالنسبة للمنظمات النقابية) و177,23 مليون درهم برسم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

وبخصوص تقديم الحسابات، سجل المجلس أن جميع الهيئات السياسية والنقابية المستفيدة من مساهمة الدولة قامت بإيداع حسابات حملاتها الانتخابية، من ضمنها حسابات تم الإدلاء بها خارج الأجل القانوني، تتعلق ب 14 حزبا من أصل 28 برسم الاقتراع المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب، و6 أحزاب من أصل 12 و4 نقابات من أصل 11 برسم الاقتراع المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، و13 حزبا من أصل 28 برسم اقتراعي مجالس الجماعات والجهات. كذلك، سجل المجلس أن جميع الهيئات السياسية والنقابية قدمت حساباتها وفق النموذج المحدد بموجب المقتضيات التنظيمية المعمول بها، باستثناء حزب واحد.

وارتباطا بإلزامية فتح حساب بنكي خاص بموارد ومصاريف كل حملة انتخابية على حدة، أشار المجلس في تقاريره إلى أن 6 أحزاب فقط امتثلت لهذا المقتضى القانوني، فيما لم يتقيد به 22 حزبا.

وفي ما يتعلق بنتائج فحص النفقات المصرح بصرفها، سجل المجلس نقائص في شأن تبرير نفقات قدرها 24,86 مليون درهم، أي ما يمثل 7% من مجموع النفقات المصرح بصرفها. وقد همت هذه النقائص 22 حزبا من أصل 28 (20,70 مليون درهم) و3 منظمات نقابية من أصل 11 (4,16 مليون درهم). وتتوزع بين نفقات لا تخص الحملات الانتخابية (6,51 مليون درهم) ونفقات لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (18,35 مليون درهم).

وعلاقة بالدعم العمومي، قام 11 حزبا بإرجاع مبالغ دعم غير مستحقة أو غير مستعملة إلى الخزينة ناهزت 18,05 مليون درهم، برسم اقتراعات انتخاب أعضاء مجلس النواب (7,53 مليون درهم) ومجلس المستشارين (1,01 مليون درهم) ومجالس الجماعات والجهات (9,51 مليون درهم). فيما حصر المجلس مبالغ الدعم الباقي إرجاعها إلى الخزينة في مبلغ 28,39 مليون درهم، تهم 17 حزبا من أصل 28 (25,26 مليون درهم) و3 منظمات نقابية من أصل 11 (3,13 مليون درهم)، وهو ما يعادل نسبة 12% من مساهمة الدولة في الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية المعنية بالإرجاع. وتتوزع هذه المبالغ ما بين اقتراعات انتخاب أعضاء مجلس النواب (2,17 مليون درهم) ومجلس المستشارين (4,51 مليون درهم) ومجالس الجماعات والجهات (21,70 مليون درهم).

وينبغي التذكير بأن عدم إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة يفقد الهيئة السياسية أو النقابية المعنية بحكم القانون حقها في الاستفادة من الدعم العمومي.

2. في ما يخص فحص حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين

بلغ مجموع الموارد المصرح بها من طرف المترشحين برسم اقتراعات 2021 ما قدره 365,69 مليون درهم، تشكل منها الموارد الذاتية ما يناهز 70%، مقابل 30% كدعم ممنوح من طرف بعض الهيئات لمترشحيها. وقد توزعت هذه الموارد

بين اقتراعات انتخاب أعضاء مجلس النواب (209,85 مليون درهم) ومجلس المستشارين (11,65 مليون درهم) ومجالس الجماعات الترابية (144,19 مليون درهم).

وقد تم حصر مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف وكلاء لوائح الترشيح والمترشحين في 360,16 مليون درهم، موزعة ما بين اقتراعات انتخاب أعضاء مجلس النواب (205,52 مليون درهم) ومجلس المستشارين (11,32 مليون درهم) ومجالس الجماعات الترابية (143,32 مليون درهم).

وبخصوص تقديم حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين، قدم 4545 وكيل لائحة ترشيح ومترشح من أصل 5146 حسابات حملاتهم الانتخابية للمجلس، وهو ما يعادل نسبة 88% من مجموع الملزمين بالتصريح في إطار الاقتراعات المذكورة. غير أن 42% من المصرحين (1930) أودعوا حساباتهم خارج الأجل القانوني، موزعين بين 673 مصرحا بالنسبة لمجلس النواب و28 بالنسبة لمجلس المستشارين و1229 بالنسبة لمجالس الجماعات الترابية.

وقد سجل المجلس تخلف 12% من الملزمين عن تقديم حساباتهم، وهو ما يعادل 601 وكيل لائحة ترشيح ومترشح، من بينهم 34 عضوا منتخبا. ويتوزع هؤلاء المتخلفون عن التصريح ما بين اقتراعات انتخاب أعضاء مجلس النواب (230) ومجلس المستشارين (10) ومجالس الجهات (176) ومجالس الجماعات (180) ومجالس العمالات والأقاليم (5).

وبلغت نسبة وكلاء لوائح الترشيح أو المترشحين الذين لم يحترموا النموذج المحدد بموجب المقتضيات التنظيمية المعمول بها لإعداد حساباتهم 8%. فيما بلغت نسبة الذين لم يخصصوا حسابا بنكيا خاصا بموارد ومصاريف حملاتهم الانتخابية 29%.

وتجدر الإشارة إلى أن المترشحين الذين تخلفوا عن الادلاء بحسابات حملاتهم الانتخابية لدى المجلس يتعرضون بموجب مقتضيات القوانين التنظيمية سالفة الذكر لفقدان الأهلية للانتخابات التشريعية والترابية والمهنية طيلة مدتين انتدابيتين متتاليتين، وللمساءلة القانونية بشأن المبالغ التي تم تحويلها لفائدتهم والتي يعود مصدرها إلى مساهمة الدولة، كما يتعرض المنتخبون منهم للتجريد من عضوية المجالس المذكورة.

وفي ما يتعلق بنتائج فحص هذه الحسابات، قدم جميع وكلاء لوائح الترشيح بيانات مفصلة لمصادر تمويل حملاتهم الانتخابية، باستثناء 3 منهم. ولم يسجل المجلس ما يفيد تجاوز السقف القانوني للمصاريف الانتخابية المصرح بها. وبلغت نفقات الحملات الانتخابية المصرح بصرفها من طرف وكلاء لوائح الترشيح والمترشحين ما مجموعه 360,16 مليون درهم، أثار جزء منها بنسبة 3,40% نقائص تتعلق بالإدلاء بوثائق الإثبات المطلوبة (11,79مليون درهم همت 272 وكيل لائحة ترشيح) والتصريح بصرف نفقات لا تخص الحملة الانتخابية (456.948,00 درهم تتعلق ب 10 وكلاء لوائح ترشيح).

وجدير بالذكر أن ممارسة المجلس لهذا الاختصاص الدستوري ونشر التقارير المتعلقة به يروم المساهمة في تخليق الحياة العامة وتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والمسؤولية واحترام القانون، وكذا المساهمة في تجويد إعداد حسابات الحملات الانتخابية، وذلك من خلال التوصيات المقدمة بهذا الخصوص.

ويمكن تحميل التقارير المذكورة أعلاه، وكذا ملخصاتها باللغتين العربية والفرنسية، بالموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للحسابات: www.courdescomptes.ma